المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N:7 May 2026
ISSN : 3119-6411

المقاربة المجالية في قطاع التربية والتكوين بالمغرب: الإكراهات ومتطلبات التفعيل

Territorial Approach in the Education and Training Sector in Morocco: Constraints and Requirements for Implementation

الدكتور: طارق الحجوجي
دكتور في القانون والعلوم الإدارية
أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش

ملخص
يحلل هذا المقال واقع تفعيل المقاربة المجالية في قطاع التربية والتكوين بالمغرب باعتبارها مدخلاً لتحقيق الإنصاف وتقليص الفوارق الترابية. ويبين أن محدودية التنزيل الفعلي للإصلاحات، واستمرار النزعة المركزية، وضعف استقلالية الفاعلين وآليات التتبع، تشكل أبرز عوائق تفعيلها. كما يؤكد أن إنجاح هذه المقاربة يقتضي تعزيز دور الجماعات الترابية، وتكريس الحكامة التربوية القائمة على التعاقد وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع ملاءمة السياسات التعليمية للخصوصيات المجالية. ويخلص إلى أن تحقيق العدالة التربوية والمجالية رهين بالانتقال من التنظير إلى التفعيل العملي.
الكلمات المفاتيح: المقاربة المجالية، التربية والتكوين بالمغرب، اللامركزية واللاتمركز، العدالة المجالية.

Abstract:
This article analyzes the implementation of the territorial approach in Morocco's education and training sector as a key pathway to achieving equity and reducing regional disparities. It highlights that the limited effective implementation of successive reforms, the persistence of centralization, and the weak autonomy of local actors and monitoring mechanisms constitute major obstacles. The study also emphasizes that the success of this approach requires strengthening the role of territorial authorities, promoting educational governance based on contractualization and accountability, and adapting educational policies to territorial specificities. It concludes that achieving educational and territorial equity depends on moving from theoretical frameworks to effective practical implementation.
Keywords: Territorial approach, Education and training in Morocco, Decentralization and deconcentration, Territorial equity.

مقدمة

يشهد قطاع التربية والتكوين بالمغرب دينامية إصلاحية متواصلة، في سياق السعي إلى إرساء مدرسة عمومية قائمة على الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة. وفي هذا الإطار، برزت المقاربة المجالية كخيار استراتيجي يهدف إلى تجاوز الاختلالات الترابية وتقليص الفوارق بين مختلف الجهات، من خلال اعتماد تدبير يرتكز على خصوصيات المجالات الترابية وحاجياتها المتباينة. غير أن تنزيل هذه المقاربة على أرض الواقع يظل رهينًا بمدى القدرة على تجاوز الإكراهات التي تعترضها، وتوفير الشروط الكفيلة بتفعيلها بشكل فعّال.

لقد نهج المغرب، منذ سنوات، سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير المنظومة التربوية على المستوى الترابي، وانسجاما مع ذلك، أوصى القانون الإطار 51.17 بإعمال مبدأ التفريع من أجل تمكين بنيات التدبير الجهوية والمحلية للمنظومة من ممارسة المهام

والاختصاصات الموكولة إليها، داعيا في مادته رقم 40 إلى: " تعزيز الاستقلالية الفعلية للجامعات والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار تعاقدي، مع إقرار آلية للتتبع والتقييم وقياس الأداء والافتحاص بكيفية دورية."

فمنذ الاستقلال سنة 1956، انخرط المغرب في مجموعة من الإصلاحات لتجاوز العوائق المتعددة التي تحول دون السير العادي للإدارة. فعلى المستوى المركزي تعلق الأمر بإعادة تنظيم الدولة وتكييف بنياتها مع متطلبات التنمية. وعلى المستوى المحلي تعلق الأمر بتهيئة إطار محلي ووضع ملحقات للإدارات المركزية بإحداث مرافق إدارية وتقنية، وكذلك هيئات تمثيلية يمكن للمواطنات والمواطنين التعبير عبرها عن حاجاتهم وتطلعاتهم وآمالهم.

إن اللامركزية تشكل إحدى الظواهر الأكثر أهمية التي طبعت التخطيط للتربية والتكوين، وخاصة في السياق الحالي المتميز بالحث على ضرورة تخفيض التكاليف العمومية وتحسين مردودية استعمال الموارد. وفي ذات السياق أصبحت اللامركزية واقعا في عدد من الدول التي كانت تُعتبر مركزية جدا.

ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن دواعي اللامركزية في مجال التربية والتكوين يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر، نظرا لاختلاف الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات والدول، ولتباين تجاربها والمسارات التاريخية لأنظمتها التربوية.

وانطلاقًا من ذلك، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هي أبرز الإكراهات التي تعيق تفعيل المقاربة المجالية في قطاع التربية والتكوين، وما هي المتطلبات الأساسية الكفيلة بضمان تنزيلها الأمثل؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، سيتم اعتماد التصميم التحليلي التالي:

المحور الأول: غياب التفعيل الحقيقي للاستراتيجيات والسياسات التعليمية المتتالية

المحور الثاني: إصلاح التعليم بالمغرب على ضوء مقاربة مجالية السياسة التعليمية

المحور الأول: غياب التفعيل الحقيقي للاستراتيجيات والسياسات التعليمية المتتالية

ما زالت لغة الإصلاح ومفاهيم الإصلاح وتنزيل الإصلاح واستمرارية الإصلاح والمسارعة بالإصلاح هي اللغة السائدة في أوساط التعليم بالمغرب، حتى إنه لا يمكن عزل مستجدات الإصلاح التربوي من دون لغة استمرارية منطق النفس الإصلاحي أو ترداد كلمة الإصلاح التربوي[99].

لقد عرف المغرب توالي عدة استراتيجيات وسياسات قطاعية من أجل النهوض بالوضع التعليمي وتطويره، كما نجد هذا الاهتمام بمجال التربية والتكوين، ينسجم مع التوجيهات الملكية، حيث قال الملك محمد السادس، في أحد خطاباته، بخصوص مجال التعليم: "والمغاربة اليوم، يريدون لأبنائهم تعليما جيدا، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل، والولوج والاندماج في سوق الشغل، ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي، بدل تخريج فئات من المعطلين"[100].

ومن بين الأطراف الفاعلة في مجال التربية والتكوين، هناك الجماعات الترابية التي أكد عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في الرفع من جودة ونجاعة التعليم لجعله فاعلا في التنمية الشاملة والمستدامة مجاليا ووطنيا. من ذلك مثلا: "على الجماعات المحلية تبويء التربية والتكوين مكان الصدارة، ضمن أولويات الشأن الجهوي أو المحلي التي تعنى بها. وعلى مجالس الجهات والجماعات الوعي بالدور الحاسم للتربية والتكوين، في إعداد النشء للحياة العملية المنتجة لفائدة الجهة

99 - مصطفى شكري: التعليم المفقود في البحث عن خارطة الطريق نحو إصلاح التربية والتعليم بالمغرب، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، دراسة عدد: 23/03، أكتوبر 2023، ص: 7.

100 - مقتطف من الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ: الجمعة 13-10 2017.

أو الجماعة. وبناء على ذلك، يجب أن تقوم الجماعات المحلية بواجبات الشراكة مع الدولة، والإسهام إلى جانبها في مجهود التربية والتكوين، وفي تحمل الأعباء المرتبطة بالتعميم وتحسين الجودة، وكذا في التدبير وفق ما جاء به الميثاق"101.

وتيسيرا لتعميم تعليم جيد، وتقريب المدرسة من روادها وإدماجها في محيطها المباشر، خصوصا في الأوساط القروية وشبه الحضرية، ينبغي: "إنجاز شراكة مع الجماعات المحلية...، حفز المنعشين العقاريين، في إطار الشراكة، على أن يدرجوا في مشاريعهم بناء مدارس...، بذل مجهودات خاصة بتشجيع تمدرس الفتيات في البوادي... مع تعبئة الشركاء كافة"102.

لكن الملاحظ هو غياب إرادة حقيقية من أجل تفعيل وتنزيل مقتضيات ومضامين مختلف المرجعيات القانونية التي تستحضر بشكل كبير مقاربة مجالية السياسات التعليمية، وخصوصا الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي كان واضحا بالنسبة للامركزية واللاتمركز الإداري بخصوص التربية والتكوين (أولا)، وكذا الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030 التي كان الهدف منها تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين عبر مراحل مضبوطة (ثانيا).

أولا: الميثاق الوطني للتربية والتكوين وعدم تفعيل مجالية التعليم

كما سبقت الإشارة، يُعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين مشروعا وطنيا أعدته لجنة ملكية سنة 1999، وهو بمثابة دستور التربية والتكوين بالمغرب، تمكن من تجميع كافة القوى الحية للبلاد وتعبئتها حول مرجعية شمولية وخيارات استراتيجية أكثر واقعية وقابلة للتنفيذ، على أرض الواقع.

إن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهو يضع الاستراتيجية المناسبة لإصلاح التعليم بالمغرب، حدد أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف التي لها علاقة بقطاع التربية والتكوين في المغرب، سواء مركزيا (أي الدولة)، أو مجاليا (أي الجماعات الترابية).

فبالنسبة للدولة التي تأتي على رأس الأطراف المسؤولة، خصها الميثاق الوطني بالذكر في مواضيع كثيرة من المجالات والدعامات التي يتضمنها، وخاصة في القسم الأول منه المتعلق بالمبادئ الأساسية لنظام التربية والتكوين، حيث أبرز: المرتكزات الثابتة للنظام التربوي التكويني المغربي، وغاياته الكبرى، وتوضيح حقوق وواجبات الأفراد والجماعات، وإعلان التعبئة الوطنية لتجديد المدرسة103.

وكمثال، بخصوص أدوار الدولة تُجاه حقوق الأفراد والجماعات، استحضر الميثاق الوطني عدة التزامات يجب على الدولة تنفيذها، منها على الخصوص:

- العمل على تعميم تمدرس جميع الأطفال المغاربة إلى غاية السن القانونية للشغل؛
- العمل على جعل نظام التربية والتكوين يستجيب لحاجات الأفراد والمجتمع...؛
- العمل على تشجيع العلم والثقافة والإبداع، خصوصا في المجالات ذات البعد الاستراتيجي؛
- وضع مرجعيات البرامج والمناهج، ومعايير التأطير والجودة، في جميع مستويات التعليم وأنماطها؛
- تشجيع كل الفعاليات المُسهمة في مجهود التربية والتكوين والرفع من جودته ونجاعته، بما في ذلك: المؤسسات والجامعات المستقلة ذاتيا، الجماعات المحلية، القطاع الخاص المؤهل، مؤسسات الإنتاج والخدمات المسهمة في التكوين، والجمعيات ذات الاختصاص أو الاهتمام بمجال التربية والتكوين؛
- مراقبة كل المسهمين في قطاع التربية والتكوين والحرص على احترامهم للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل104.

وإذا كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين، قد استحضر بقوة اللامركزية واللاتمركز في قطاع التعليم بالمغرب، وركز كثيرا على أدوار الجماعات الترابية في هذا المجال. فإن التنزيل على أرض الواقع يلخص غياب إرادة حقيقية من أجل تفعيل مقتضيات الميثاق

101 - المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سنة 1999، المادة 15، ص: 12 و 13.

102 - المادة 29 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، نفس المرجع، ص: 18.

103 - للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مرجع سابق، ابتداء من الصفحة 9.

104 - المادة 13 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص: 12.

الوطني للتربية والتكوين بخصوص دور الجماعات الترابية في تطوير المنظومة التعليمية وفي التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية.

في نفس الاتجاه، نص القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في المادة 45 على ما يلي: " تضمن الدولة مجانية التعليم العمومي في جميع أسلاكه وتخصصاته، وتعمل على تعبئة وضمان كل الإمكانات المتاحة لجعله في متناول كافة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة" .

وتؤكد المادة نفسها على أنه "لا يحرم أحد من متابعة الدراسة لأسباب مادية محضة، إذا ما استوفى الكفايات والمكتسبات اللازمة".

مما يترتب عن هذا الالتزام أن يكون التعليم العمومي ليس فقط متاحا لجميع الأطفال المغاربة، بل بضرورة توفير الجودة المنصوص عليها في المادة الثالثة من نفس القانون التي تُلزم المنظومة التربوية بالعمل على: "تعميم التعليم ذي الجودة، وفرض إلزاميته بالنسبة لجميع الأطفال في سن التمدرس، باعتباره حقا للطفل، وواجبا على الدولة، وملزما للأسرة."

ونظرا للعزلة التي لا زالت تعاني منها بعض القرى المغربية، وضعف مستوى الوعي عند بعض الأسر التي تعيش في الوسط القروي، وفي ظل تشتت الساكنة القروية، واستحالة تقريب المؤسسات الإعدادية من جميع السكان، فإن الحل الأنجع يبقى هو بناء الداخليات في هذه المؤسسات من جهة، علما بأن الميثاق الوطني كان قد أوصى بتعميمها على جميع الإعداديات القروية، وتأمين النقل المدرسي في الحالات التي يستجيب فيها هذا الحل لحاجات التلاميذ المعنيين، من جهة أخرى.

وبالرغم من ذلك فإن نسبة المستفيدين من الإيواء في الوسط القروي، حسب عدد القاطنين في الداخليات وفي دور الطالب والطالبة، يُظهِر النقص الواضح على هذا المستوى، بحيث لم تصل النسبة العامة إلا إلى 15% بين 2015 و2021. وعند الإناث ظلت في حدود 17 ,5% كحد أقصى، بينما عرفت هذه النسبة تراجعا مهما في السنوات الأخيرة لتستقر في حدود 10,4% في المجموع، و 12,3%عند الإناث، وهو ما يعني أن حوالي 90% من تلاميذ الوسط القروي لا يستفيدون من الإيواء، الشيء الذي يساهم في تغذية ظاهرة الانقطاع الدراسي خاصة لدى الفتيات[105].

وبخصوص إيواء طلبة قطاع التعليم العالي، وانطلاقا من المعطيات التي يقدمها الجدول التالي:

نسبة الاستجابة لطلبات الإقامة في الأحياء الجامعية[106]

سنة 2020	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023	توقع 2024
42%	49%	39%	51%	60%

فالملاحظ هو عدم استطاعة هذا القطاع تلبية الحاجة المتزايدة إلى الإقامة في الأحياء الجامعية التي لم تتعدى نسبة 39% سنة 2022، وتتوقع الوزارة أن تصل نسبة الاستجابة إلى 60% سنة 2024.

ويعود ذلك إلى عدم توفر الطاقة الاستيعابية الضرورية في الأحياء الجامعية، بحيث يبقى عدد الأَسِرة المتوفرة سنويا في حدود 50 ألف سرير، علما أن الطلبة الممنوحين يبقى عددهم 400 ألف في المتوسط، رغم أن الغلاف المالي المخصص للمنح يرتفع كل سنة من أجل الاستجابة للطلبات المتزايدة، الذي تجاوز 2 مليار درهم سنة 2023.

أما بخصوص النقل المدرسي الذي يعتبر حلا يمكن أن يعوض الإيواء المدرسي في التعليم الثانوي الإعدادي، فقد عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بحيث ارتفعت النسبة العامة للمستفيدين منه حوالي 10% سنة 2015، وأكثر من 30% سنة 2021، مع بلوغ هذه النسبة حوالي 32% لدى التلميذات. غير أن النقل المدرسي لم يساهم في تقليص نسب الهدر المدرسي، بالنسب التي توازي الارتفاع المسجل في عدد المستفيدين منه، بل إن عدد المنقطعين عن الدراسة في التعليم الإعدادي ارتفع بين سنتي2017 و

105 - المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015 - 2030، سنة 2015.، ص: 23.

106 - نفس المرجع، ص: 23.

2019 بحوالي 21%، قبل أن يعود إلى الانخفاض بنسبة 15% بين سنتي 2019 و 2021 وهو مؤشر يعبر عن تأثير نسبي للنقل المدرسي على الاحتفاظ بالمتعلمين والمتعلمات في المدرسة.

وتعود الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق النقل المدرسي للأثر المطلوب على مستوى تحسين مؤشرات التمدرس، حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2023، إلى ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين، وعدم اضطلاع العمالات والأقاليم بدورها الطليعي في المجال رغم أنها صاحبة الاختصاص الأصلي بموجب المادة 79 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، بالإضافة إلى إشارة نفس التقرير إلى عدم توفر بعض الجمعيات المكلفة بالنقل المدرسي على المواصفات والمؤهلات المطلوبة، وعدم احترام شروط الراحة والسلامة اللازمة لنقل الأطفال، وعدم إبرام عقود الشغل مع أغلب السائقين، وعدم توفر الكثير من الحافلات على المواصفات التقنية المطلوبة، الشيء الذي يشكل خطرا على حياة الركاب من المتعلمات والمتعلمين.

وهكذا، يبقى طموح الحد من الهدر المدرسي رهينا، إلى جانب تحسين جودة التعلمات، بتقديم دعم اجتماعي مندمج يؤلف بشكل ذكي ومرن بين مكوناته الأربعة المتمثلة في الدعم المالي والإيواء والإطعام والنقل المدرسي، مع تكييف العرض المقدم حسب طبيعة الحاجات التي يتم رصدها بشكل دقيق لدى الأسر المعنية. فمنذ سنة 2009 ، تم تبني نموذج المدارس الجماعاتية باعتبارها إجابة مناسبة على إخفاق سياسة تقريب المدرسة من المتعلم(ة) في الوسط القروي، من خلال إحداث المدارس الفرعية التي تفتقر لأبسط مقومات التعليم الجيد من بنى تحتية ومرافق وتجهيزات ومدرسين، فضلا عن أنها تعتبر بؤرة لتجميع مستويات متعددة، يتم تدريسها من طرف مدرس(ة) واحد في نفس الفصل الدراسي[107].

غير أن هذه المدارس الجماعاتية التي أُحدثت على أساس أن تتوفر كل واحدة منها على حجرات دراسية وداخلية وسكنيات للمدرسين والإداريين وملاعب رياضية وقاعات للأنشطة ومكتبة ومطعم، بكلفة متوسطة تصل إلى 10 مليون درهم حسب تصريح لوزير التربية الوطنية في البرلمان سنة 2021 ، لم تُنجز بالوتيرة التي كانت مقررة، بحيث لم يتجاوز عدد المدارس الجماعاتية 271 مد رسة سنة 2023 من مجموع أكثر من 5000 مدرسة بالوسط القروي.

ورغم الجهود المبذولة منذ سنة 2020 للرفع من عدد المدارس الجماعاتية المنجزة كل سنة، بحيث تراوحت ما بين 35 و45 مدرسة جديدة، فإن 90% من المدارس بالعالم القروي عبارة عن مجموعات مدرسية تتكون من مدرسة مركزية ترتبط بها عدة فرعيات ظل عددها محدودا في 13 ألف فرعية منذ سنة 2015[108]. كما أن المدارس الجماعاتية، حسب الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2021، لا تستوعب أكثر من 2% من مجموع تلاميذ العالم القروي.

كما سجلت مجموعة من التحديات التي تواجه تدبير هذه المدارس، مقارنة مع المدارس الفرعية التي لا تتوفر في بعضها البنيات التحتية الأساسية كالمرافق الصحية والكهرباء والماء الصالح للشرب والتجهيزات التربوية كقاعة للمطالعة وفضاء للتربية البدنية مثلا.

بالإضافة إلى ذلك، سبق للمجلس الأعلى للحسابات سنة 2020، أن سجل "غياب إطار قانوني منظم للمدارس الجماعاتية على المستوى التنظيمي والوظيفي. كما أشار إلى وجود خصاص في الموارد البشرية، لا سيما في فئتي الحراس العامين والمقتصدين للداخليات بهذا النوع من المدارس التي يستفيد من خدمات الإقامة بها فقط رُبُع التلاميذ المسجلين بها و 56% من تلامذ القسم السادس ابتدائي من التغذية، و 33% من النقل المدرسي. من جهة أخرى، لا يستفيد من السكن الوظيفي في المدارس الجماعاتية سوى عدد ضئيل من الأساتذة".

هذه المعطيات تؤكد ضعف نموذج المدارس الجماعاتية في فرض نفسه، بوصفه بديلا عن المدارس الفرعية من الناحية الكمية، لأن عدد المدارس الجماعاتية يبلغ فقط 200 مدرسة مقابل أكثر من 13000 مدرسة فرعية.

---

107 - المملكة المغربية، مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع: "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، يوليوز 2023.، ص: 25.

108- المملكة المغربية، مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية، مرجع سابق، ص: 26.

أما بالنسبة للتكوين المهني، فقد عرف تطورا ملحوظا بفضل وجود برنامج وطني سيتم، بموجبه، إنجاز 12 مدينة مهن وكفاءات على مستوى مختلف جهات المملكة، باستثمار إجمالي يقدر ب 4,4 مليار درهم .وتتميز هذه المدن بكونها فضاءات مندمجة للتكوين والتمرس بالمهن، وكذا تطوير التنمية الذاتية للمتدربين والمتدربات، بالإضافة إلى احتوائها على قاعات للأنشطة الثقافية وفضاءات للرياضة و إقامات لإيواء المتدربين والمتدربات.

وبالرغم من كل هذه المجهودات والمكتسبات الإيجابية، على محدوديتها، فإن غياب التفعيل الحقيقي للميثاق الوطني للتربية والتكوين وتنزيل مضامينه كما يجب، من خلال توفير الإمكانات والوسائل، أشر بشكل سلبي على صياغة وتنفيذ السياسات التعليمية بالمغرب بصفة عامة، ومجالية السياسات العمومية التعليمية بصفة خاصة. وهذا ما أوضحه تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي جاء فيه بأن المدرسة المغربية لا تزال تعاني من اختلالات مُزمنة، بعد تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تتجلى أساسا في العنصرين التاليين:

- **محدودية المردودية الداخلية للمدرسة**، التي تتجلى مثلا، في:
  - ضعف التمكن من اللغات والمعارف والكفايات والقيم؛
  - محدودية نجاعة أداء الفاعلين التربويين وما يعانيه التكوين الأساس والمستمر من نقائص؛
  - استمرار الهدر المدرسي والمهني والجامعي، وضعف المردودية الكمية والكيفية للبحث العلمي...
- **ضعف المردودية الخارجية**، تتجلى مثلا، في:
  - صعوبات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي للخريجات والخريجين؛
  - محدودية انفتاح وتفاعل المدرسة مع محيطها، وعدم قدرتها على مواكبة التطور العالمي السريع..

وفي نظرنا، يرجع عدم تحقيق أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين، واستمرار فشل المنظومة التربوية، لعدة اعتبارات، من أبرزها:

- ضياع الهدف التربوي الذي وضعته الحكومة في الميثاق. وعدم تحقيق هذا الهدف يمكن أن يتسبب في تشتيت الجهود التعليمية وتبديد الموارد.
- عدم تحقيق العدالة المجالية التعليمية من حيث: عدد المؤسسات التعليمية أو الولوج إليها، التوزيع غير العادل للموارد البشرية، اختلاف جودة الخدمات التربوية من مجال ترابي إلى آخر بالنظر للإمكانيات المتوفرة في كل مجال ترابي (قروي، جبلي، حضري، ...الخ).
- جعل السياسات التعليمية عرضة للتغييرات المفاجئة أو التلاعب السياسي، دون مراعاة للاحتياجات الحقيقية للنظام التعليمي، أو عدم تفعيل الخطط الطموحة في وثيقة الميثاق، مما يجعلها تظل على الورق فقط، دون تطبيق عملي.
- نقص التوجيه والرؤية في تطوير السياسات التعليمية. بدلاً من وجود رؤية واضحة مستمدة من الميثاق، قد تكون السياسات عبارة عن استجابة للضغوط السياسية والاقتصادية فقط.

ثانيا: الرؤية الاستراتيجية وصعوبات تفعيل مجالية التعليم

تعتبر الرؤية الاستراتيجية من بين الأطر المرجعية الأساسية لمجالية التربية والتكوين، فهي تقوم على توطيد المكتسبات في مجال التربية والتكوين بالمغرب وتطويرها، من خلال إحداث القطائع الضرورية، وابتكار حلول جديدة بمقاربة للتغيير، في إطار الحسم في الإشكاليات العرضانية العالقة، والمزاوجة بين الطموح والواقعية، وبين تحديد الأولويات والتدرج في التنفيذ. كما تهدف كذلك إلى إرساء وترسيخ مدرسة جديدة، تقوم على الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع، والارتقاء الفردي والمجتمعي، باعتبارها جميعا أُسُسا ناظمة، وغايات مثلى للتربية والتكوين والبحث، على امتداد الخمس عشرة سنة الجارية، من شأنها تحقيق مختلف طموحات المجتمع المغربي في مجال التربية والتكوين.

وكما هو معلوم فالرؤية الاستراتيجية هي خطة أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لإصلاح المدرسة المغربية في الفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى 2030، تحت شعار "**من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء**"[109]. تأخذ بعين الاعتبار المدى القريب: 03 سنوات، والمتوسط: 06 سنوات، والبعيد ما فوق 06 سنوات، وتستهدف الأجيال الحالية واللاحقة.

ومما دعت إليه الرؤية الاستراتيجية 2015 – 2030، بخصوص إصلاح منظومة التربية والتكوين بالمغرب، هو الحصول على "مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص"، التي من شأنها تحقيق الرهان السياسي والمجتمعي المتمثل في تعميم التعليم بفرص متكافئة ومُنصفة على المستوى المجالي والاجتماعي، وعلى أساس النوع، والقضاء على التفاوتات بمختلف أنواعها، وإقامة مجتمع إدماجي وتضامني. ولهذا الغرض اقترح المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، خلال إعداده للرؤية الاستراتيجية، ثمان رافعات أساسية واستراتيجية من أجل تحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، نذكرها على الشكل التالي[110]:

- **الرافعة الأولى:** تحقيق المساواة في ولوج التربية التكوين؛
- **الرافعة الثانية:** إلزامية التعليم الأولي وتعميمه؛
- **الرافعة الثالثة:** تخويل تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص؛
- **الرافعة الرابعة:** تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين لفائدة الأشخاص في وضعيات خاصة أو إعاقة؛
- **الرافعة الخامسة:** تمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي والاندماج؛
- **الرافعة السادسة:** تخويل مؤسسات التربية والتكوين التأطير والتجهيز والدعم اللازم؛
- **الرافعة السابعة:** إرساء مدرسة ذات جودة وجاذبية؛
- **الرافعة الثامنة:** التعليم الخاص شريك للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف.

ومن خلال استقرائنا لهذه الرافعات الثمانية التي تتضمنها الاستراتيجية الوطنية 2015 - 2030، نلاحظ تأكيد الرافعات: الأولى والثانية والثالثة، في فقراتها، على ضرورة تحقيق عدالة مجالية في التعليم، من خلال اعتماد ما يلي:

- التفعيل الناجع لمشاركة الجماعات الترابية في النهوض بالمدرسة، وذلك بالتنصيص على مساهمتها في مجهود التعليم المنصف في القانون المنظم لها، مع تخصيص التمويل اللازم لذلك، ووضع آلية للتنسيق بين جميع المرافق العمومية على الصعيدين الجهوي والمحلي، لتمكين مؤسسات التربية والتكوين من فضاءات ملائمة ومحيط قادر على تعزيز شروط تعميم منصف للتعليم، ميسر للنجاح الدراسي والتكوين للمتعلم[111].
- جعل تعميم تعليم أولي بمواصفات الجودة التزاما للدولة والأسرة بقوة القانون، ووضع الآليات الكفيلة بالانخراط التدريجي للجماعات الترابية في مجهود تعميمه، وتحسين خدماته، وذلك بتمكين جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات[112]؛ ...
- من أجل تعميم تعليم إلزامي منصف وذي جودة دون تمييز مجالي، يتم توجيه أقصى الجهود للتحقيق الأمثل لهذا الهدف بالوسط القروي، اعتبارا للصعوبات التي يواجهها المتعلمون وأسرهم بهذا المجال الترابي. إلى جانب ذلك، تقتضي الاستجابة لمتطلبات الإنصاف وتكافؤ الفرص تخصيص التمدرس بالوسط القروي بتمييز إيجابي ييسر تعليما بفرص متكافئة لفائدة الفتيات والفتيان بهذا الوسط، وتوفير كل وسائل تحصين تمدرسهم من كل أسباب الانقطاع المبكر والهدر[113].

---

109 - تُحيل المدرسة في سياق هذه الرؤية الاستراتيجية، على مجموع مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: التعليم الأولي والابتدائي والاعدادي والثانوي؛ التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي؛ تكوين الأطر؛ التكوين المهني؛ التعليم العتيق.

110 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والإرتقاء، مرجع سابق، الصفحة 12-22 بتصرف.

111 - نفس المرجع، الرافعة الأولى، الفقرة 8، ص: 14.

112 - نفس المرجع، الرافعة الثانية، الفقرة 6، ص: 14.

113 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: "رؤية استراتيجية للاصلاح ..."، مرجع سابق، الرافعة الثالثة، الفقرة 10، ص: 15.

- تمكين الأوساط القروية وشبه الحضرية من شروط التمدرس لمن هم في سنه؛ وهو ما يستدعي من السلطات الجهوية والمحلية للتربية والتكوين القيام بما يلي[114]:

- توفير الفضاءات الملائمة للتمدرس في الأوساط القروية، والمناطق ذات الخصاص، في إطار شركات تعاقدية مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص؛

- إشراك فعلي للمؤسسات الاقتصادية الكبرى (الأبناك، المؤسسات العمومية، المؤسسات التجارية، الشركات والمقاولات...) في تعزيز وتوسيع تجارب إنشاء مساكن جيدة للأطر التربوية والإدارية، وكذا الإسهام في تمويل برامج التربية غير النظامية ومحو الأمية؛

- حفز جمعيات المجتمع المدني بالأوساط القروية، على الإسهام في تعميم التعليم، على أساس الشراكة التعاقدية؛

- بذل مجهود خاص لتشجيع تمدرس الفتيات في البوادي، من خلال دعم خطة التعميم ببرامج محلية إجرائية لصالح الفتيات؛

- العمل على تقييم تجربة المدارس الجماعاتية من أجل تطويرها والارتقاء بأدائها، مع اعتماد نماذج أخرى، حسب خصوصيات الجهات المختلفة، من أجل ضمان جودة التعليم في العالم القروي، وذلك في إطار الشراكة والتعاون بين الوزارة الوصية والجماعات الترابية، مع تشجيع الشباب حاملي الشهادات على تأسيس مقاولات صغرى، تمكن من تلبية حاجات تلك المدارس من الخدمات من قبيل النقل المدرسي والتغذية والنظافة والتنشيط الثقافي والرياضي والدعم التربوي؛

- ضمان حفز وتثمين خاصين لكافة الأطر التربوية والإدارية المزاولة لعملها في الأوساط النائية؛

- تمكين مدرسي تلامذة الأوساط القروية من نظام فعال ومندمج للمحتويات الرقمية على قدم المساواة مع مدرسي وتلامذة باقي الأوساط المجالية؛

- تأمين تمدرس استدراكي متكامل ومندمج لكافة الأطفال المنقطعين عن الدراسة بالأوساط القروية، من أجل إعادة إدماجهم في المدرسة.

وقد جاءت هذه الرؤية الاستراتيجية لإصلاح نظام التربية والتكوين استجابة للحاجة الملحة لإصلاح المدرسة المغربية وتأهيلها وتجديدها، تفاعلا مع التحولات الدولية في مختلف المجالات.

لكن، مع الأسف، عرف واقع تفعيل وتنزيل مضامين الاستراتيجية اختلالات متنوعة، وبالتالي وجب التأكيد على أن تعميم التعليم بفرص متكافئة لا زال يعد رهانا سياسيا، اقتصاديا ومجتمعيا حاسما لتحقيق الإنصاف على المستوى المجالي والاجتماعي، وتحقيق مقاربة النوع، والقضاء على مختلف التفاوتات المجالية بمختلف أنواعها، وإقامة مجتمع إدماجي وتضامني...

فعلى الرغم من أن هذه الرؤية الاستراتيجية أتت بمجموعة من الأفكار والخطط المهمة من أجل تحقيق عدالة مجالية تعليمية، إلا أن واقع تفعيل هذه الاستراتيجية يجعلنا ندور في حلقة مفرغة والمطالبة مجددا بإصلاح جديد. وهذا ما جاء به القانون الإطار 17. 51 المتعلق بإصلاح المنظومة التربوية بالمغرب.

المحور الثاني: إصلاح التعليم بالمغرب على ضوء مقاربة مجالية السياسة التعليمية

دعا الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى إقرار اللامركزية واللاتمركز في قطاع التربية والتكوين في الدعامة 11515. ومن خلال قراءتنا بتمعن لهذه الدعامة، نستنتج أبرز دواعي إقرار مجالية التربية والتكوين بالمغرب، والدعوة إلى تسريع بلورتها على أرض الواقع، باعتبارها خيارا حاسما واستراتيجيا، ومسؤولية تكتسي الصبغة الاستعجالية. ومن بين هذه الدواعي، نذكر ما يلي:

114 - نفس المرجع، الرافعة الثالثة، الفقرة 11، ص: 15-16.

115 - للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مرجع سابق، ابتداء من الصفحة: 67.

- ضرورة ألا يبقى قطاع التربية والتكوين معزولا عما يشهده المغرب من تحولات، خاصة ما يتعلق بالتدبير السياسي للقطاعات، انسجاما مع إقرار الدستور للجهوية، وما تلاه من قوانين منظمة لذلك.
- فالأمر هنا، يتعلق بضرورة مواكبة قطاع التربية والتكوين للتحول الذي تعرفه القطاعات الأخرى.
- الوعي بأن ظروف الجهات والأقاليم والجماعات الترابية تختلف، وبالتالي تختلف معها حاجاتها ومتطلباتها، الشيء الذي يفرض أن يكون مجال التربية والتكوين متلائما مع تلك الظروف والحاجات التي تنسجم مع الخصوصيات والاهتمامات المحلية لكل جماعة ترابية، في إطار الوحدة الوطنية.
- فتح المجال أمام الجميع للمساهمة بمبادرته في بناء ودعم القطاع، مع ضبط المسؤوليات وتوزيعها ليتم تحملها والعمل على تيسير حل مشكلات التربية والتكوين، من خلال الحكامة الجيدة. فجميع المعنيين يجب أن ينخرطوا، في إطار مهامهم وتخصصاتهم، من أجل تجويد النظام التعليمي، مركزيا وعلى مستوى كل الجماعات الترابية، لا سيما بعد اعتبار التربية والتكوين ثاني أولويات الدولة، وحث الدستور المغربي على حق جميع المواطنات والمواطنين في تعليم ميسر وذي جودة.

وتبعا لمختلف دواعي إقرار مجالية التربية والتكوين بالمغرب، سنبرز أهمية وضرورة إشراك الجماعات الترابية لأنه رهان أساسي في إصلاح التعليم المغربي (أولا)، ثم سنقدم اقتراحات مناسبة بخصوص آفاق وسبل الإصلاح (ثانيا).

أولا: إصلاح التعليم بالمغرب مرهون بإشراك الجماعات الترابية كفاعل أساسي

يعتبر المغرب من الدول النامية التي عانت كثيرا بخصوص قضايا التربية والتكوين، حيث راكم عدة مشاكل في هذا القطاع. فبالرغم من محاولات إصلاحية متعددة ومتتالية، إلا أن الأمر لم يعرف طريقه نحو الحل المرغوب فيه، في ظل غياب إصلاح مختلف المؤسسات الوطنية الأخرى.

فبعدما استبشر المواطنات والمواطنون خيرا بما جاء به دستور 2011 بخصوص الجهوية المتقدمة وتخويل الجماعات الترابية عدة أدوار للنهوض بالتنمية الجهوية الشاملة، في مقدمتها التربية والتكوين التي تعتبر أساس كل تنمية صحيحة ومتينة، من خلال مدرسة وطنية حديثة ودامجة، تضمن المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع المتمدرسات والمتمدرسين، كما عرضنا ذلك سابقا، فإن مختلف الإصلاحات التي عرفها المغرب عرفت اختلالات حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك منذ عهد الاستقلال، من أبرزها، خلال السنوات الأخيرة، تطبيق مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تلاه البرنامج الاستعجالي 2009 - 2012 الذي واكبت تنزيله عدة مشاكل، من أبرزها غياب الحكامة، ثم الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030، التي تعرف هي الأخرى عراقيل في التنزيل، مما سارعت الوزارة الوصية عن التربية والتكوين إلى اعتماد مشاورات جديدة لتجويد المدرسة المغربية 2022 - 2026.

ونظرا لما للجماعات الترابية من مكانة متميزة في منظومة الجهوية المتقدمة التي تبناها المغرب كخيار استراتيجي موجه للتنظيم الترابي اللامركزي للمملكة، فقد فرض عليها القانون الإطار في المادة 20، أن تساهم في تحقيق أهداف المنظومة التربوية وأن "تنخرط في مسلسل تنفيذها، وتقديم مختلف أشكال الدعم من أجل بلوغها"، بل إنه ذهب أبعد من ذلك، حينما دقق في بعض المهام الموكلة لها من قبيل المساهمة في "توسيع نطاق تجربة المدارس الجماعاتية ولا سيما بالوسط القروي، والعمل على تطويرها ودعمها، والرفع من أدائها"، ومساعدة الدولة في إطار شراكات معها على "العمل، خلال أجل لا يتعدى ثلاث سنوات، على إنجاز برنامج وطني لتأهيل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين القائمة، وفق معايير مرجعية لتحسين أداء هذه المؤسسات والرفع من مردوديتها"، وفي المادة 22 تم التأكيد على "العمل، خلال أجل أقصاه ست سنوات، على سد الخصاص الحاصل في عدد مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، وتزويدها بالبنيات والتجهيزات اللازمة والملائمة". أما بخصوص التعليم العالي فإن المادة 40 جعلت "الشراكات الجهوية والمحلية بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الأخرى والجماعات الترابية، من أجل إنجاز

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411
المركز الدولي للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

برامج ومشاريع مشتركة، لتعزيز البنيات الجامعية، ودعم أنشطتها وتحقيق إشعاعها وانفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".[116]

وفي إطار مواصلة الدولة مجهودها في تعبئة الموارد وتوفير الوسائل اللازمة لتمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتنويع مصادره، أولت المادة 46 من القانون الإطار أهمية خاصة لمساهمة الجماعات الترابية في تفعيل التضامن الوطني والقطاعي، خاصة وأن الحسابات الخصوصية ذات الصلة المباشرة بالتنمية الترابية تتوفر على موارد سنوية مهمة بلغت أكثر من 45 مليار درهم سنة 2021 (أنظر الجدول أسفله)، من الممكن أن يخصص جزء منها لتحسين جودة التعليم، تطبيقا للفصل 31 من الدستور الذي حث الجماعات الترابية، إلى جانب الدولة والمؤسسات العمومية،"على تعبئة جميع الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة."

جدول: الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ذات العلاقة بالجماعات الترابية بملايين الدراهم.

بيان الحسابات	الموارد			النسبة	النفقات			النسبة
	2019	2020	2021	المتوسطة	2019	2020	2021	المتوسطة
حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	32.775,45	31.258,86	33.726,78	1,44%	29.649,94	26.003,27	28.425,74	-2,09%
الصندوق الخاص بحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات	8.849,76	8.556,17	9.946,70	6,02%	7.829,69	6.757,80	9.093,64	7,77%
صندوق التضامن بين الجهات	1.465,97	2.351,58	1.979,22	16,19%	7,30	1.003,44	3,28	-32,94%
صندوق التأهيل الاجتماعي	19.00	29,00	39,00	43,27%	-	-	-	-
المجمـــــوع	43.110,18	42.195,60	45.691,70	2,95%	37.486,93	33.764,51	37.522,66	0,05%

المصدر: تقرير 2023 لوزارة الاقتصاد والمالية حول هذه الحسابات.

بالإضافة إلى تمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فإن أهمية إشراك الجماعات الترابية كفاعل أساسي في إصلاح التعليم في المغرب، كما هو الحال في العديد من البلدان، يشمل تحديات متعددة تتعلق بالبنية التحتية، والنقل المدرسي، وجودة التعليم، وتوفير الفرص التعليمية، وغيرها. وذلك وفق منطوق الفصل 140 من الدستور، وكذلك القوانين المنظمة للجهات الترابية.

116 - مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية حول موضوع: "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"،مرجع سابق، ص: 77

فعلى صعيد الجهات، تشمل الاختصاصات الذاتية حسب المادة 82 من القانون التنظيمي للجهات 111.14 إنشاء مراكز جهوية للتكوين المهني ومراكز جهوية للتشغيل وتنمية الكفاءات من أجل الإدماج في سوق الشغل، كما نصت المادة 91 على الاختصاصات المشتركة مع الدولة ومن بينها القيام بالبحث العلمي التطبيقي[117].

لكن بعد سنوات من صدور هذه القوانين ومختلف المرجعيات، ورغم بعض المبادرات هنا وهناك يبقى قاسمها المشترك هو اكتفاء الجماعات الترابية بدور الممول الذي لا يقوم سوى بتحويل المال الذي يصله من الدولة، وحتى على هذا المستوى فإن مساهمة الجماعات الترابية لا تزيد عن 5% في الميزانية الإجمالية للتعليم في المغرب مقارنة مع الأسر مثلا التي تصل حصتها إلى 25% حسب تصريح لوزير التربية الوطنية أمام مجلس المستشارين سنة 2020. بالإضافة إلى ذلك، فعندما تتخلى الجماعات الترابية عن دور الداعم المالي وتنخرط في عملية التدبير فإنها غالبا ما تفوض الأمر لجمعيات، منها المتخصص ومنها غير المتخصص في مجال التعليم، الشيء الذي يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة. وعلى سبيل المثال، وفق ما جاء في تقريرالمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2023، تقوم العمالات والأقاليم بممارسة اختصاصها الذاتية في مجال النقل المدرسي في الوسط القروي، لكن دون أن "تضطلع بدورها في تعبئة الجهود وتنسيق تدخلات مختلف الأطراف الفاعلة بما يكفل الرفع من أدائه، وضمان استمرارية الخدمة المقدمة للمرتفقين، حيث يقتصر دورها على اقتناء بعض حافلات النقل المدرسي وتوزيعها على الجماعات."

ويرجع سبب ذلك أساسا إلى عدم تفعيل بعض آليات اشتغال الجماعات الترابية المنصوص عليها في القانون، مثل شركات التنمية المحلية، ومؤسسات التعاون بين الجماعات، ومجموعات الجماعات الترابية. وحتى في حالة تدبير هذه الخدمات بالاستناد إلى اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة بين مجالس العمالات والأقاليم والجماعات المستفيدة من حافلات النقل المدرسي، فإن العديد من الجماعات " لا تقوم بإعداد التقارير الربع سنوية المنصوص عليها في اتفاقيات اقتناء وتسيير الحافلات، المبرمة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي يجب أن تتضمن تطور مؤشرات النجاعة مثل نسبة الإقبال على التمدرس، ونسبة تمدرس الفتاة القروية، ونسبة التقليص من الهدر المدرسي، واستمرارية ووقع المشروع على المستفيدين، وكذا مقارنة بين الإنجازات والتوقعات مرفقة بالبيانات، بالإضافة إلى تحليل الصعوبات المحتملة والحلول المتخذة أوالمقترحة، وهو ما يفسر، ولو جزئيا، ضعف تأثير النقل المدرسي على تحسين مؤشرات جودة التمدرس في المجال القروي.[118]

بالإضافة إلى ضرورة مساهمة الجماعات الترابية، فإن أغلب المهتمين بالشأن التربوي المغربي يرون بأن إصلاح التعليم في المغرب مرهون كذلك بإصلاح مختلف المؤسسات الوطنية الأخرى، في مقدمتها:

1- المؤسسات السياسية، من خلال تنفيذ إصلاحات سياسية مؤسساتية، تدعم التعددية السياسية، والرقابة على الحكومة من خلال برلمان يتمتع بصلاحيات كما هو متعارف عليها في الديمقراطيات البرلمانية. وتوسيع هامش الحريات المدنية وحرية التعبير وحماية حقوق الإنسان. وإصلاح النظام القضائي لضمان سرعة وشفافية القضاء واستقلاليته عن القوى ذات النفوذ وتطهيره من كل مظاهر الفساد.

2- المؤسسات الاقتصادية: من خلال دعم حماية حق الملكية، الذي يعتبر أهم حق اقتصادي بالنسبة لأي فرد. وحماية القدرة الشرائية للأفراد، وتحسين مناخ الأعمال، وسن تشريعات تدعم حرية السوق والمبادرة الحرة، وتحسين سوق العمل من خلال رفع القيود التي تعيق دينامية التشغيل، وتخفيف تعقيدات المسطرة القانونية في مجال الاستثمار.

إن هذه الإصلاحات المؤسساتية وغيرها، هي وحدها الكفيلة بإعطاء أمل في المستقبل للفرد المغربي، الذي يشكل جوهر المدرسة المغربية.

117 - نفس المرجع، ص: 79.

118 - مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية .....حول موضوع: "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"،مرجع سابق، ص: 80.

فبعد سنوات من الجهود الفاشلة لإصلاح قطاع التعليم، يجب الآن على المغرب ضمان إصلاح شامل لمختلف مؤسساته من أجل السماح بتنفيذ فعال لبرنامجه الإصلاحي التربوي. كما أنه من الضروري تعزيز هذه المؤسسات لكي توفر الحماية للمواطنين وتعيد بناء ثقتهم في النظام التعليمي الوطني[119].

وفي هذا السياق، يجب التأكيد على أن إشراك الجماعات الترابية في الفعل العمومي التعليمي يجب أن يكون جزءًا من إستراتيجية الدولة لتحسين التعليم في المغرب، من خلال الجوانب التالية:

- تحديد الاحتياجات المحلية: الجماعات الترابية، باعتبارها أقرب إلى السكان وأكثر فهمًا لاحتياجاتهم، يمكن أن تلعب دورًا في تحديد الاحتياجات التعليمية الفعلية في المناطق الخاصة بها.
- توفير الدعم المالي والموارد: الجماعات الترابية يمكن أن تسهم في توفير الدعم المالي والموارد للمدارس، خاصة تلك الواقعة في المناطق ذات الاحتياجات الخاصة.
- متابعة الأداء التعليمي: يمكن للجماعات الترابية المساهمة في تقييم أداء المدارس وتوجيه الجهود نحو تحسين الجودة.
- تعزيز الوعي بأهمية التعليم: الجماعات الترابية يمكن أن تسهم في نشر الوعي حول أهمية التعليم والمشاركة الفعّالة في العملية التعليمية.
- تعزيز التدريب للمعلمين: يمكن للجماعات الترابية دعم برامج تكوين المعلمين وتحسين مهاراتهم.

وبالتالي فمن خلال الجهود المشتركة بين الحكومة المركزية والجماعات الترابية، يمكن تطوير المجالية التعليمية، بغية تحسين فرص التعلم لجميع التلاميذ والطلبة، وتعزيز جودة التعليم بجميع مناطق المملكة.

ثانيا: مشروع خارطة الطريق 2022-2026 مدخلا لإصلاح المدرسة العمومية المغربية

أمام الصعوبات التي لا زالت تعاني منها المدرسة المغربية، التي تتلخص في **ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، إذ انتقلت نسبة الانقطاع عن الدراسة في التعليم الإعدادي والثانوي من 10,4% إلى 12,2%، والأزمة نفسها يعرفها قطاع التعليم العالي، حيث 16,5% من عدد الطلبة الجدد في سلك الإجازة ينقطعون عن الدراسة في السنة الأولى**[120]. ومن أجل البحث عن حلول أكثر نجاعة، استقبل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بمقرّه، بتاريخ 28 أبريل 2022، السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، لعرض مشروع خارطة الطريق التي تشتغل عليها الوزارة من أجل إصلاح المنظومة التربوية، تحت شعار " تعليمٌ ذو جودة للجميع". وانطلق برنامج المشاورات المُوسّعة في شهر ماي 2022، مُستهدِفا إغناء وتجويد خارطة طريق الوزارة لإصلاح المدرسة المغربية[121].

وقد صرح السيد الوزير بأن خارطة الطريق 2022 - 2026 التي بلورتها الوزارة، تهدف إلى إرساء نموذج جديد لتدبير إصلاح التعليم، وبأن هذه المشاورات الوطنية حول تجويد المدرسة العمومية التي أطلقتها الوزارة يُمليها هاجس اعتبار إصلاح المدرسة المغربية رهانا وطنيا يهم مختلف شرائح المجتمع المغربي، فضلا عن كونه مسؤولية مشتركة كما أكد على ذلك القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

وقد أوضح السيد الوزير، خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين، الثلاثاء 31 ماي 2022، بأن المدرسة تقع في صلب الرهان التنموي بالمغرب وتأهيل الرأسمال البشري الوطني بما يستوجب الإنصات والذكاء الجماعي في بلورة خطة تنزيل الإصلاح لبناء مدرسة الغد. ثم ذكَّر بأن هذه المشاورات تأتي تفعيلا للديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور المغربي، كركيزة

119 - المجلة الإلكترونية "مبادرة الإصلاح العربي"، مقال تحت عنوان: "سياسات التعليم في المغرب: هل تصلح الدولة ما أفسدته الدولة؟ "، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11 / 7 / 2022 على الساعة 9 ليلا.

120 - المجلة الإلكترونية "مورد الأخبار"، محمد اليوبي والنعمان اليعلاوي، مقال بعنوان: " بنموسى يُطلق مشاورات جديدة والميراوي يُقبر مخططات أمزازي، بتاريخ 6 يونيو 2022. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 يوليوز 2022، على الساعة 00. 18.

121 - حضر هذا اللقاء كلّ من السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وفريق عمله، إلى جانب السيد عمر عزيمان رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ومسؤولو المجلس.

لتنفيذ السياسات العمومية، وهو ما أكدت عليه أيضا توصيات النموذج التنموي الجديد التي دعت إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني. وأشار إلى أن الوزارة اختارت إطلاق هذه المشاورات من قلب المؤسسات التعليمية، تجسيدا لمحورية المدرسة في الإصلاح، وذلك بإشراك المستفيدين الأوائل من خدمات المدرسة، أي التلميذات والتلاميذ وأمهاتهم وآبائهم وأولياء أمورهم، إلى جانب الفاعلين الأساسيين، أي الأستاذات والأساتذة ومختلف مكونات الجسم التربوي. واستمرت المشاورات إلى متم شهر يونيو 2022، ثم تم تقاسم مُخرجاتها وخُلاصاتها بعد استكمال مُختلف أطوارها وقنواتها[122].

وفي هذا الخصوص، أكد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في معرض جوابه على سؤال محوري بمجلس المستشارين حول "خارطة الطريق 2022 - 2026، من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع"، على الدور الأساسي للجماعات الترابية في الارتقاء بالمنظومة التربوية وفي الحد من الهدر المدرسي، حيث شدد الوزير على أن خارطة الطريق جعلت من الشراكة مع المجالس المنتخبة عنصرا محوريا في التنزيل الترابي لأوراش الإصلاح وفي تعزيز سياسة القرب[123].

كما أبرز أن خارطة الطريق تتوخى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية في أفق سنة 2026 تركز على التعلمات الأساس وتعزيز التفتح والمواطنة وتحقيق إلزامية التعليم، حيث تتمثل في مضاعفة نسبة التلميذات والتلاميذ بالسلك الابتدائي المتحكمين في التعلمات الأساس؛ ومضاعفة نسبة التلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛ فضلا عن تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث من أجل إعطاء دفعة قوية للتعليم الإلزامي.

ولبلوغ هذه الأهداف، تتمحور خارطة الطريق حول اثني عشر التزاما من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، تنتظم حول ثلاثة محاور استراتيجية للتدخل (التلميذ(ة)، الأستاذ(ة) والمؤسسة).

ولنجاح خارطة الطريق، وُضعت ثلاثة شروط أساسية، تتلخص في إرساء حكامة تعتمد منجهية تأمين الجودة وحفز مسؤولية الفاعلين عبر إحداث الآليات المناسبة؛ التزام الفاعلين والمتدخلين من أجل الانخراط المسؤول لإنجاح الإصلاح؛ والتمويل وتأمين الموارد المالية من أجل استدامة الإصلاح من خلال إرساء تخطيط مالي منسجم مع الأثر المنشود وإطار للتمويل مع الشركاء الأساسيين لتأمين الموارد.

هذا، وقد تم إغناء مضامين خارطة الطريق بخلاصات المشاورات الوطنية الموسعة التي ساهم فيها ما يناهز 100 ألف من المشاركات والمشاركين، وفق مقاربة تشاركية بعد طرح مشروع أرضيتها لنقاشات ومداولات، ساهم فيها جميع الفاعلين التربويين والمتدخلين والشركاء، تتويجا لمسار من التشاور العمومي وتجسيدا للبناء المشترك لنموذج تربوي يستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين ولانتظاراتهم في المدرسة العمومية.

من جهة أخرى، أشار الوزير إلى أنه "بالرغم من وجود إرادة إصلاحية ورؤية استراتيجية مشتركة، فإن المدرسة العمومية لا تضمن اكتساب التعلمات الأساس ولا تحظى بثقة المواطنات والمواطنين، ذلك أن 70 % من التلاميذ لا يتحكمون في المقرر الدراسي عند استكمالهم التعليم الابتدائي، وترتفع إلى 90 % بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي".

واعتبر أن الأزمة البنيوية للتعلمات تفاقمت مع تأثيرات جائحة كوفيد، "حسب ما أبانت عنه الدراسة المنجزة في شتنبر 2022 والتي شملت 25 ألف تلميذ بـ 200 مؤسسة تعليمية والتي تبين أن أغلبية هؤلاء التلاميذ لا يملكون المكتسبات الضرورية لمواكبة المقرر الدراسي"[124].

ولتجاوز مختلف الاختلالات التي تعرفها المنظومة التربوية بالمغرب، يمكن التأكيد على أن مجال التربية والتكوين من القطاعات ذات الأولوية الوطنية، دون مزايدة سياسية، فالأمر، إذن، يحتاج باستمرار إلى تطوير وتحديث يواكبان المتطلبات المجتمعية على

122 - المجلة الإلكترونية "هسبريس"، الرباط، مقال: مشروع خارطة الطريق لإصلاح المدرسة المغربية وبرنامج المُشاورات الموسعة، تم نشره بتاريخ 31 ماي 2022، على الساعة 00. 17. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 يوليوز 2022، على الساعة 00. 19. (بتصرف)

123 - خارطة الطريق 2022-2026 تهدف إلى إرساء نموذج جديدي لتدبير إصلاح التعليم، مقال منشور بموقع البوابة الوطنية https://www.maroc.ma، تاريخ النشر: الأربعاء 16 نونبر 2022، وتاريخ الاطلاع: 21 نونبر 2023 على الساعة العاشرة ليلا.

124 - البوابة الوطنية https://www.maroc.ma، مرجع سابق.

مستوى مُخرجات الجامعات المغربية، من حيث جودة التعليم الأكاديمي والتكوين المهني، مما سينعكس إيجابا على مواكبة متطلبات سوق الشغل والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، كل حسب اختصاصاته ومؤهلاته، في إطار تشاركي وتضامني بين مختلف الجماعات الترابية انسجاما مع مقتضيات الجهوية المتقدمة التي اتخذها المغرب في سياساته العامة. ولن يتأتى هذا الهدف العام إلا بتجويد مستمر للعمل التربوي والتخطيط الجيد المبني على التشخيص المناسب لواقع وحاجات البلد، وذلك باعتماد مقاربات تربوية متجددة في مجالات المعرفة البيداغوجية والممارسات التربوية والأنشطة التعليمية التعلمية التي تدخل ضمن اختصاصات الباحثين التربويين والمُدرسين والمخططين المختصين ومختلف الشركاء المعنيين، حكوميين كانوا أو من المجتمع المدني.

من جهة أخرى، ينبغي السير قُدما، وبشكل واضح، في تنزيل وتفعيل مختلف متطلبات الجهوية المتقدمة التي اعتمدها المغرب كاستراتيجية في التدبير وتحمل المسؤولية بحكامة جيدة من طرف المسؤولين الجهويين المعنيين، كل حسب مجال اختصاصه، من أجل تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة المدرسة العمومية، ومساعدة المتعلمات والمتعلمين على ترسيخ أسباب النجاح والتفوق في التحصيل الدراسي التي نص عليها الدستور المغربي، ومواجهة مختلف الصعوبات والعراقيل وتجاوزها، لأن مستقبل البلاد مرهون بتقدم وتطور تعليمه.

ولعل دور الدولة (الحكومة) ما زال دون المستوى المطلوب في توفير الموارد المادية الكافية والبنيات التحتية المُؤَهِّلة التي من شأنها المساعدة على توفير مدرسة عمومية عصرية وجذابة، حسب خصوصيات كل جماعة ترابية (قروية، حضرية، جبلية، صحراوية،...الخ)، مع مواكبة مجهودات مختلف الفاعلين التربويين، خاصة المُدرسين، وإشراكهم في تنزيل مقتضيات النصوص القانونية والاستراتيجيات المؤطرة لمجال التربية والتكوين، وطنيا وجهويا، من خلال، وضع نظام أساسي واضح ومتفق عليه، يتميز بشموليته، على مختلف المستويات، منها: توفيرتكوين أساسي ومستمر يضمن جودة مردودية المُدرس(ة)، تحيين المناهج التربوية وجعلها متجددة وملائمة لبناء وتنمية شخصية المتعلم(ة) المغربي(ة) وانفتاحه(ها) على تجارب أخرى دولية مفيدة، توفير الإمكانيات المادية من وسائل وتجهيزات بيداغوجية، حسب مختلف المواد والتخصصات الدراسية، تساعد على الجمع بين الفهم والتطبيق، من أجل إغناء القدرات الذاتية للمتعلم(ة) وتطويرها باستمرار، استعدادا للانخراط في سوق الشغل وتحمل المسؤولية بفعالية، الاهتمام بالموارد البشرية التربوية ماديا ومعنويا تشجيعا لها وتحفيزا على الرفع من مردوديتها التربوية، وتجاوز الاحتقان بينها وبين الحكومة الذي بلغ مداه في بداية الموسم الدراسي 2023 – 2024، مما أدى إلى تعديل "النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، بصيغته التي تم التوافق عليها مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، 95 مادة، تُحدد مختلف الشروط المرتبطة بالعاملين في المجال، سواء تعلق الأمر بالمهام وشروط الترسيم والترقية وأيضا التعويضات المرتقبة وكل ما يهم التأديب" [125].

خاتمة

خلاصة القول، إن المقاربة المجالية تمثل مدخلاً أساسياً ورافعة استراتيجية لإصلاح قطاع التربية والتكوين بالمغرب، بما يتيح تحقيق عدالة تربوية حقيقية وتقليص الفوارق المجالية. غير أن فعاليتها تظل رهينة بمدى القدرة على تجاوز الإكراهات البنيوية والمؤسساتية، خاصة تلك المرتبطة بضعف الموارد المالية والبشرية، واستمرار هيمنة المقاربة المركزية، ومحدودية استقلالية الفاعلين الترابيين، فضلاً عن ضعف آليات التتبع والتقييم، وهي عوامل تحدّ من نجاعة السياسات التعليمية على المستوى المحلي. وفي المقابل، فإن إنجاح هذا الورش الإصلاحي يقتضي إرادة حقيقية لتكريس اللامركزية واللاتمركز وفق منطق التفريع، وتعزيز أدوار الجماعات الترابية، إلى جانب إرساء حكامة تربوية فعالة قائمة على التعاقد وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع اعتماد تخطيط استراتيجي مبني على المعطيات الدقيقة، وضمان عدالة توزيع الموارد. كما يتطلب الأمر ملاءمة السياسات العمومية مع الخصوصيات المجالية، بما يعزز قدرتها على الاستجابة لحاجيات مختلف المجالات الترابية.

125- أمال كنين، هذه تفاصيل مشروع النظام الأساسي الجديد لموظفي وزارة التربية الوطنية، مجلة هسبريس، مقال نُشر بتاريخ: 7 يناير 2024، على الساعة 10، وتم الإضطلاع عليه بتاريخ: 10 فبراير 2024، على الساعة 9 مساء.

وعليه، فإن الانتقال من مستوى التنظير إلى مستوى التفعيل العملي يظل المدخل الأساس لتحويل هذا الخيار الاستراتيجي إلى ممارسة ميدانية فعالة، قادرة على الارتقاء بالمدرسة المغربية وتحقيق تنمية مجالية متوازنة ومستدامة.

لائحة المراجع المعتمدة

- ✓ المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سنة 1999.
- ✓ المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015 - 2030، سنة 2015.
- ✓ المملكة المغربية، مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع: "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، يوليوز 2023.
- ✓ خارطة الطريق 2022-2026 تهدف إلى إرساء نموذج جديدي لتدبير إصلاح التعليم، مقال منشور بموقع البوابة الوطنية https://www.maroc.ma، تاريخ النشر: الأربعاء 16 نونبر 2022.
- ✓ خطاب الملك محمد السادس، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ: الجمعة 13-10 2017.
- ✓ مصطفى شكري: التعليم المفقود في البحث عن خارطة الطريق نحو إصلاح التربية والتعليم بالمغرب، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، دراسة عدد: 23/03، أكتوبر 2023.
- ✓ أمال كنين، هذه تفاصيل مشروع النظام الأساسي الجديد لموظفي وزارة التربية الوطنية، مجلة هسبريس، مقال نُشر بتاريخ: 7 يناير 2024، على الساعة 10.
- ✓ المجلة الإلكترونية "مبادرة الإصلاح العربي"، مقال تحت عنوان: "سياسات التعليم في المغرب: هل تصلح الدولة ما أفسدته الدولة؟".
- ✓ المجلة الإلكترونية "مورد الأخبار"، محمد اليوبي والنعمان اليعلاوي، مقال بعنوان: " بنموسى يُطلق مشاورات جديدة والميراوي يُقبر مخططات أمزازي، بتاريخ 6 يونيو 2022.
- ✓ المجلة الإلكترونية "هسبريس"، الرباط، مقال: مشروع خارطة الطريق لإصلاح المدرسة المغربية وبرنامج المُشاورات الموسعة، تم نشره بتاريخ 31 ماي 2022، على الساعة 17. 00.